العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيّف مع التهديدات الجديدة

The Algerian security doctrine and the problem of adapting to the new threats

طالب الدكتوراه/ سليم بوسكين [2،1]

[1] جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

[2] المؤلف المراسل: boussekine.salim@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2019/03/21 تاريخ القبول للنشر: 2019/06/09 تاريخ النشر: 2019/09/28

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

تتغير العقائد الأمنية للدول بتغير صناع القرار والأيديولوجية والنسق العقدي (خاصة في حالة قيام ثورات أو تغير جذري في النسق السياسي)، أو بتغير طبيعة ونمط التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجه الدولة. وقد شهدت البيئة الأمنية للجزائر في السنوات الأخيرة تحولا وتغيرا في طبيعة ونمط التهديدات والتحديات خاصة بعد أزمات دول الجوار (مالي وليبيا) والاضطرابات السياسية والأمنية في المنطقة المغاربية والساحلية، هذا ما فرض على صناع القرار مرونة في التعاطي مع المبادئ المُؤَسِسَة للعقيدة الأمنية وإجراء بعض التعديلات الجزئية عليها بما يمثل تكيّفا مع المستجدات الأمنية في المحيط الإقليمي من أجل حماية الأمن والمصالح الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الأمن؛ العقيدة الأمنية؛ الجزائر؛ التهديدات الأمنية الجديدة؛ التحديات الأمنية

Abstract:

The security doctrines of countries change with the change of decision-makers, ideology, and belief system (especially in the case of revolutions and radical change), or change in the nature and pattern of threats and security challenges facing the state. In recent years, Algeria's security environment has undergone a change in the nature and pattern of threats and challenges, especially after the crises of the neighboring countries (Mali and Libya) and the political and security unrest in the Maghreb and Sahal areas. This has forced the decision makers to be flexible in dealing with the founding principles of the Algerian security doctrine In accordance with security developments in the regional environment in order to protect national security and interests.

Key words: *Security; Security doctrine; Algeria; New security threats; Security challenges*

مقدّمة:

شهدت البيئة الأمنية للجزائر مؤخرا عدة تحولات واضطرابات، كان لها أثر على الفعل الأمني الجزائري، فقد شهدت البيئة الإقليمية المغاربية والساحل الإفريقي ودول الجوار خاصة الجنوبية والشرقية تنامي مطرد للتهديدات والتحديات الأمنية الجديدة، بصورة كان لها انعكاسات مباشرة وخطيرة على الأمن الوطني الجزائري. فقد عرفت دول الجوار أزمات أمنية وسياسية حادة، كان أبرزها أزمتي مالي وليبيا اللتان شكلتا تحديا أمنيا كبيرا بالنسبة للجزائر نظرا لما انجر عنهما من تنامي للتهديدات اللاتماثلية خاصة الإرهاب وتجارة السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية، وما يدعو للقلق هو طبيعة ونمط هذه التهديدات المعقدة والمركبة، التي أصبحت على المستوى الإقليمي ولها ارتباطات عالمية.

وأمام هذا المشهد الأمني الصعب، برز جدل ونقاش حول مدى فاعلية نجاعة المبادئ والمرتكزات المؤسسة للعقيدة الأمنية الجزائرية أمام هكذا تهديدات وتحديات أمنية جديدة، ومعلوم أن العقيدة الأمنية هي التي تمد الدول وصناع القرار فيها بالتصورات الأساسية للسياسات والاستراتيجيات الأمنية وكيفية التصرف إزاء التهديدات والمخاطر. وعليه نجد أنفسنا في هذا الموضوع أمام الإشكالية التالية:

"ما مدى تكيّف العقيدة الأمنية الجزائرية مع مختلف التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة التي أفرزتها التحولات والاضطرابات الأمنية والسياسية في دول الجوار الإقليمي؟"

ويمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية منها:

- ما هي المبادئ المؤسسة للعقيدة الأمنية الجزائرية؟
- ما هي العوامل والمحددات المؤثرة في صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية؟
- فيما تتمثل أهم التهديدات الأمنية الجديدة التي ساهمت في خلق الجدل والنقاش حول بعض مبادئ ومرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية؟
- كيف تعاملت الجزائر مع هذه التهديدات الأمنية في ظل الالتزامات القانونية والأخلاقية لعقيدتها الأمنية؟

وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة نعتمد في دراستنا للموضوع على فرضيتين هما:

الفرضية الأولى: كلما حدث تغيرا في طبيعة ونمط التهديدات الأمنية التي تمس الأمن الوطني الجزائري، كلما أدى إلى إجراء تعديلات أو تغييرات في عقيدة الأمن الوطني؛

الفرضية الثانية: كلما كانت هناك مرونة في التعاطي مع مبادئ ومرتكزات عقيدة الأمن الوطني للجزائر، كلما أدى ذلك إلى فاعلية ونجاعة في مواجهة التهديدات والتحديات الأمنية الطارئة والجديدة.

ولدراسة وتحليل الموضوع اعتمدنا على مقاربة منهجية متكونة من:

المنهج الوصفي: من خلال تتبع وتبيان مختلف التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة التي باتت تواجه الجزائر، بالإضافة إلى إبراز المبادئ والمرتكزات والمحددات التي تستند إليها العقيدة الأمنية الجزائرية.

المنهج التحليلي: وذلك بتفكيك وإعادة تركيب هذه التهديدات الأمنية من أجل استخلاص النتائج وتقييم مدى تأثيرها على أمن الجزائر ومدى تكيف مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية معها.

وقد اعتمدنا في دراسة وتحليل الموضوع على النقاط التالية:

- تعريف العقيدة الأمنية والتهديدات الجديدة؛
- مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية؛
- أهم التهديدات الجديدة للأمن الوطني الجزائري؛
- مسألة الفاعلية وتكيّف العقيدة الأمنية الجزائرية مع التهديدات الجديدة.

أولاً

تعريف العقيدة الأمنية والتهديدات الأمنية

العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها، ومنه فالتهديدات الأمنية تعتبر عامل مهم في صياغة العقيدة الأمنية للدولة إن لم تكن هي العامل الرئيسي. وسنحاول في هذا الجزء من الدراسة تحديد مفهوم العقيدة الأمنية والتهديدات الأمنية بناءً على ما تم الاتفاق عليه من المختصين والأكاديميين في المجال.

1- تعريف العقيدة الأمنية:

أصل كلمة عقيدة (Doctrine) لاتيني وهو (Doctrina) وتعني عملية تعليم، نظرية ومنهجا، والعقيدة هي مجموعة أفكار يعتقد أنها صحيحة تفسر بواسطتها الوقائع وتوجه عمل الأشخاص، كما تعرف على أنها جملة من الآراء والمبادئ والمعتقدات والأطروحات أو المفاهيم النظرية المتبناة من قبل الأفراد، والتي تهدف إلى توجيه السلوكات والمساعدة على تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والعلمية والدينية...الخ.

العقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدول وصناع القرار فيها، كما يمكن أن تأخذ صبغة أيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى[1].

ويستخدم أيضا مصطلح العقيدة للدلالة على نظام فكري ما ينسب إلى مفكر أو سياسي أو إلى حركة أفكار، وقد تأخذ العقيدة بعدا أيديولوجيا إذا شكلت نظاما فكريا متناسقا يقدم تصورات للعالم يُعتقد أنها صحيحة وصادقة[2].

وتعرف العقيدة الأمنية على أنها مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمترابطة التي توجه سلوك الدولة الأمني، وقراراتها على المستوى المحلي والخارجي، والتي تحدد إدراك قادتها لبيئتهم

الأمنية، وكيفية استخدام القوة الوطنية بكافة أشكالها العسكرية والسياسية والاقتصادية...الخ، لتطبيق مبادئ العقيدة وأهدافها على أرض الواقع.

وتمكن العقيدة الأمنية لصناع القرار في الدولة من التعامل مع الوقائع، وتساعدهم على شرح وتفسير سلوكات دولتهم للعالم الخارجي، وتعريف اهتماماتها الأمنية الخاصة أمام المجتمع الدولي. كما تُتخذ العقيدة الأمنية كقاعدة لتفسير سلوكات الدول الأخرى[3].

فالعقيدة الأمنية تساعد صناع القرار على تعريف المصالح الحيوية لدولتهم وتحديد الأولويات فيها، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

2- تعريف التهديدات الأمنية الجديدة:

قبل الوصول إلى تحديد مفهوم التهديدات الأمنية الجديدة لابد من التطرق أولا إلى مفهوم مصطلح التهديد وبعض المصطلحات القريبة منه كالخطر والتحدي.

أ- تعريف التهديد:

لغويا اشتقت كلمة تهديد من الفعل "هدد" ويقصد به محاولة إلحاق الأذى والضرر بشيء معين، ويعبر التهديد عن وجدود نية لإيذاء أو معاقبة أو إلحاق الضرر على شخص معين من خلال عمل عدائي. فالتهديد اذن ناجم عن نية إلحاق الأذى والضرر. فالتهديد هو كل فعل يدل على نوايا عدوانية ويهدف إلى التخويف فهو حدث خطير غير مرغوب فيه[4].

ويرى تيري ديبيل (Terry Debel) أن التهديد: "عمل نشط وفعال تقوم به دولة معينة للتأثير في سلوك دولة أخرى، ويشترط نجاحه توفر عدة عوامل أبرزها المصداقية والجدية والقدرات التي تتناسب مع التهديد، وهناك ثلاث سمات يتميز بها التهديد وهي: درجة الخطورة ومدى احتمالية وقوع التهديد وعنصر التوقيت"[5].

أما باري بوزان فقد عرّف التهديد على أنه :"تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الايديولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، حيث يكون إقليم الدولة مهدد بضرر أو غزو أو احتلال، ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل"، ويعتقد باري بوزان أن الدولة القوية عادة ما تتعرض لتهديدات خارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل ومن الخارج[6].

ويعتبر يان إيشلر (Jan Eichler) أن التهديد يعبر عن إرادة ألحاق الضرر بفاعل (دولة، جماعة، فرد...)، ويشترط فيه توفر العناصر التالية:

- أن يسبب حالة من الهلع والخوف؛

- توفر القدرة على الاستهداف سواء الدولة مباشرة أو مواطنيها أو الدول المجاورة لها، وهنا يكون التهديد جيوسياسي؛

- درجة الخطورة، أي طبيعة الخطورة (محتملة، فعلية، كامنة)، فكلما كان التهديد خطير كلما تطلب ذلك ود فوري فعال من الطرف المهدد[7].

إن دراسة التهديد ينبغي معها التمييز بين عدد من العناصر بدءا من وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردي، الوطني، الإقليمي، العالمي)، مرورا بمصادر التهديد (الداخلية والخارجية)، وصولا إلى السياسات والإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متناسبة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها والتي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات.

وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن الوطني منها:

- طبيعة التهديد: ويقصد به أبعاده وأنواعه السياسية والعسكرية والاقتصادية والجغرافية...الخ

- مكان التهديد: أي اتجاهاته ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي، سواء كان مباشرا أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره الشامل لعدة دول أو محدد في دولة معينة.

- زمان التهديد: تأثيره الحالي والمستقبلي، ومدى استمراريته وهل هو ثابت أو متغير.

- درجة التهديد: قوته وخطورته، حيث كلما زادت درجة قوة التهديد وخطورته، تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الوطنية للحد من تأثيره.

- تعبئة الموارد: ترتبط بحجم وخطورة التهديد، ومدى كثافته، الأمر الذي يتم في ضوءه اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحد من تأثيره[8].

وتتخذ التهديدات الأمنية عدة صور أو مستويات هي:

1- التهديدات الفعلية:

وهي تعرض الدولة لخطر نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل، أو التهديد الجاد باستخدامها؛ أي وقوع التهديد فعلا باختراق العدو للحدود أو بداية شن الحرب.

2- التهديدات المحتملة:

وهي وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات، دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية والعمل المسلح المباشر؛ وتخضع أكثر لإدراك صانع القرار عن طريق التجربة التاريخية مع الطرف المهدد، أو الأحداث الجارية لحظة الشعور بالتهديد.

3- التهديدات الكامنة:

وهي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي من مظاهر لها في المرحلة الآتية؛ أي إمكانية تحول التهديدات إلى حرب فعلية بوجود تحضير للحرب، بإعداد الجيوش أو حشد العتاد الحربي...الخ.

وهناك من يصنف التهديدات الأمنية في مجموعتين هما:

1- تهديدات موضوعية:

وتنتج عن وقوع اعتداء مسلح، أو عمل عدائي مباشر ضد أمن الدولة، وهي التهديدات الفعلية؛

2- تهديدات ذاتية:

وتكون في حالة توقع أو الخوف من وقوع اعتداء مسلح أو أي عمل عدائي ضد أمن الدولة، وهو البعد الوارد أكثر لأن التهديد "مرسوم البناء" حسب المنظور البنائي[9].

إن دراسة وتحليل أبعاد ومصادر وأنواع التهديدات الأمنية ضرورة لابد منها لتحديد العمل الاستراتيجي لمواجهة تلك التهديدات أو التقليل من درجة مخاطرها. فإدراك مصادر التهديد للأمن الوطني وتصنيفها وترتيبها حسب الأولوية، على المستويين الداخلي والخارجي من أهم مكونات الأمن الوطني في أي دولة تسعى إلى حماية كيانها وتوفير الأمن لشعبها، فدراسة الأمن تتطلب تحديد مصادر التهديد، فأن لم تدرك الدولة مصادر التهديد لأمنها في الحاضر والمستقبل يصبح كيانها ومستقبلها تحت التهديد، لأن الدولة في هذه الحالة تكون غير مستعدة لمواجهة أية احتمالات وبالتالي لا يمكنها اعداد الاستراتيجية اللازمة لحماية أمنها الوطني.

إن إدراك الدولة لمصادر تهديد أمنها يمكنها من التغلب على التهديد قبل حدوثه، ويجب كذلك وضوح الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها كي لا تتصرف بردة الفعل، أو القيام بخطوات وسياسات ارتجالية غير محسوبة العواقب. وغالبا ما تكون مصادر التهديد الداخلية أكثر وضوحا من مصادر التهديد الخارجية التي تكون مباغتة أحيانا، بسبب نقص المعلومات الاستخباراتية الدقيقة أو عدم القدرة على تحليلها لتقدير الموقف واتخاذ الإجراءات المناسبة[10].

ب- تعريف التهديدات الأمنية الجديدة:

وتعرف أيضا بـ: التهديدات اللاتماثلية وغير التقليدية وغير المتناظرة وغير المتكافئة، وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة، وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى. والتهديدات الجديدة من المصطلحات الجيوسياسية الغامضة فهو مصطلح يثير القلق ويدمج القضايا غير النظامية كالإرهاب، المافيا، الجريمة المنظمة، المخدرات، الاتجار بالبشر، الفساد، الجرائم الاقتصادية والمالية، والفشل الدولاتي والإضرار بالبيئة والصحة العامة وكذا أسلحة الدمار الشامل والانتشار النووي...الخ[11].

فهذه التهديدات تكون بين فواعل غير متناظرة، كحرب دولة ضد جماعة إرهابية، وتعبر عن النمط الجديد السائد بكثرة في وقتنا الحاضر، وعادة ما يكون مصدرها فواعل من غير الدولة (جماعات إرهابية، منظمات جريمة منظمة، عصابات إجرام...الخ)، كما تبنى على فكرة الغموض وتكون بين أطراف غير متكافئة تختلف من حيث القوة والتنظيم وامتلاك الوسائل والأدوات[12].

ففي ظل تغير مفهوم الأمن والبيئة الدولية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، فأن التهديدات لم تعد عسكرية ولا صادرة عن الدول فحسب، بل أصبحت نابعة من داخل الدول نفسها، فمن جهة لم تعد هذه التهديدات عسكرية فقط، أنما سياسية واقتصادية ومجتمعية وثقافية وبيئية...الخ، وهي تهديدات متعددة الأشكال، أقل تجانسا وأكثر خطورة، لأنها ذات طبيعة عبر وطنية وهو ما جعل الفصل بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي أمرا مستحيلا[13].

التهديدات الأمنية الراهنة أصبحت أكثر اتساعا وانتشارا وفتكا، حيث التهديد أقل وطنية في تعريفه وأكثر عالمية في مداه وتأثيره، بشكل أدى حسب زبيغنيو بريجنسكي إلى نهاية عصر الأمن المطلق، فلم يعد بمقدور أي دولة مهما بلغت قوتها أن تحمي نفسها من التهديدات الأمنية الجديدة.

إن التهديدات الأمنية الجديدة متعددة الاتجاهات ويصعب توقعها، وتختلف من حيث الشكل والمضمون عن التهديدات التقليدية، كما أن القوة العسكرية وحدها لم تعد قادرة على مواجهتها، فتهديدات من قبيل الجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة السرية غير متعلق أساسا بزيادة الإنفاق العسكري على التسلح وتعزيز القدرات العسكرية الدفاعية ذلك أنها تتسم بالشمولية والقوة وتعتمدها جماعات منظمة عابرة للقوميات، ومن ثم لم يعد بالمقدور التحكم فيها باعتماد الوسائل العسكرية، فهي عابرة للحدود ولا تستثني أي دولة مهما كانت قوتها أو موقعها[14].

ثانياً

مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

بالرغم من اعتبار العديد من الباحثين أن العقيدة الأمنية للدول تقتصر على الدول الكبرى فحسب، والتي تملك تصورا مستقبليا بعيد المدى لسياستها الأمنية، عكس الدول الضعيفة والصغرى التي تفتقد إلى تصور ناضج وشامل أو استراتيجية مخطط لها بعناية لسياستها الأمنية، حيث يرى البعض أن الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث مازالت تفتقر إلى عقيدة أمنية واضحة المعالم، وأن ما تقوم به مجرد ردود أفعال آنية وظرفية قصد مواجهة التهديدات الأمنية الطارئة والمفاجئة، ورغم ذلك لا يمكن النفي وجود تصور بدأ يتشكل بعد الاستقلال لمفهوم الأمن الوطني الجزائري، ارتبط جزء كبير منه بالفترة الاستعمارية والكفاح المسلح لجبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري جيش التحرير، لذلك فمفهوم العقيدة الأمنية الذي سنوظفه هنا يميل إلى تصور وإدراك الجزائر لأمنها الوطني أكثر من اعتباره إستراتيجية متعدد الأبعاد، تسعى لبناء سياسة أمنية شبيهة بتلك التي تتبناها الدول الكبرى[15].

وترتكز العقيدة الأمنية الجزائرية على جملة من العوامل التاريخية والسياسية والأيديولوجية والاجتماعية والثقافية، وقد مرت بمراحل ومحطات هامة منذ ثورة التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي ساهمت في بلورتها وتكيفها مع المعطيات والظروف المحلية والإقليمية والدولية. وقد أخذت العقيدة الأمنية الجزائرية مع تسعينات القرن العشرين بعدا براغماتيا جديدا، وتتمثل أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية في ما يلي:

1- العامل التاريخي:

ويتجسد من خلال الإرث التاريخي للجزائر في نضالها ضد كل الإمبراطوريات والدول التي احتلتها أو حاولت احتلالها عبر فترات زمنية مختلفة ومتعاقبة، فما من غازي إلا وقد قوبل بالكفاح والمقاومة من طرف الجزائر، وبذلك كان إرث المقاومة عامل أساسي مؤثر في بناء عقيدة الأمن الوطني الجزائرية ورسم معالمها والتزاماتها على المستوى الداخلي والخارجي[16].

2- العامل الجيوبوليتيكي:

يساهم الموقع الجيوبوليتيكي بشكل كبير في تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية، فموقع الجزائر يجعلها نقطة تقاطع استراتيجي مغاربيا وعربيا ومتوسطيا وإفريقيا، هذه الأبعاد الجغرافية الأساسية ساهمت في رسم معالم عقيدة الأمن الوطني الجزائري من خلال دور الجزائر المحوري في دعم حركات التحرر ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية ومساهمتها الفاعلة في ديناميكيات التفاعلات الإقليمية.

3- العامل الأيديولوجي:

مثلت الاشتراكية ومبادئها المناهضة للاستعمار والإمبريالية مصدر مهم في بناء العقيدة الأمنية الجزائرية بعد الاستقلال، حيث أكدت المواثيق الوطنية -دستور 1963 و 1976- على أن الاشتراكية كنظام إيديولوجي هي المنهج الوحيد لتحقيق الاستقلال التام للجزائر، وقد كان هذا النظام الأيديولوجي مصدر أساسي في رسم وتشكيل عقيدة الأمن الوطني الجزائري قرابة ثلاثة عقود التي تلت الاستقلال، بيد أن هذا العامل تراجع بعد دستور 1989 الذي كرس للتعددية السياسية والتنوع الاقتصادي، ومع الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر بداية تسعينات القرن العشرين والتحولات التي شهدها النظام الدولي بانهيار المعسكر الشرقي الاشتراكي وبروز النظام الدولي الجديد ذو القطبية الأحادية جعل من مسألة تكيّف العقيدة الأمنية الجزائرية مع هذه التحولات والمستجدات أمر بالغ الأهمية حتى تكون قادرة على الحركة والفعل الأمني وحماية الأمن الوطني بالدرجة الأولى، وبذلك لم يعد العامل الأيديولوجي في بعده الاشتراكي يمثل قيمة أساسية بالنسبة لعقيدة الأمن الوطني، وأصبح العامل البراغماتي هو الأساس في توجيه الفعل الأمني والسياسي الجزائري[17].

ثالثاً

أبرز التهديدات الجديدة التي تواجه الأمن الوطني الجزائري

نظرا للموقع الجيوبوليتكي التي تحتله الجزائر والذي جعل منها بوابة للقارة الإفريقية أوروبيا وعبر امتداد استراتيجي إلى عمق الصحراء مع حدود تماس شاسعة مع منطقة الساحل الإفريقي التي تعاني من هشاشة أمنية شديدة، بالإضافة إلى توسطها منطقة شمال إفريقيا مشكلة قلب المغرب العربي هذا الأخير الذي شهد عدة حركيات أمنية، ترتب على ذلك تنامي وبروز عدة تهديدات وتحديات أمنية معقدة ومتشابكة فيما بينها، وبات من الضروري أن تتعامل الجزائر معها بفاعلية ونجاعة من أجل حماية أمنها الوطني.

ولعل من بين أهم هذه التهديدات الأمنية التي باتت تؤرق صناع القرار في الجزائر نذكر ما يلي:

1- اللا-أمن في منطقة الساحل الإفريقي:

تعاني منطقة الساحل الإفريقي من عدة مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية وعرقية، أدت إلى انتشار النزاعات الداخلية -داخل الدول- والبينية -بين دول المنطقة- وعدم الاستقرار، وهو ما انعكس على الترتيبات الأمنية فيها، فنجد عمليات اختطاف واحتجاز الرهائن وتنامي الظاهرة الإرهابية إقليميا وارتباطاتها عالميا.

بحيث أصبحت النشاطات الإرهابية في الساحل الإفريقي محل اهتمام دولي نظرا لسرعة انتشارها وتمدد نشاطها على المستوى عبر الوطني مستغلا ضعف الرقابة الأمنية وصعوبة التضاريس في المنطقة. وقد صنفت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الساحل الإفريقي منذ 2003 ضمن لائحة المناطق الخطرة، بسبب عمليات اختطاف الرهائن ومهاجمة مراكز عسكرية بالمنطقة[18].

كما نجد انتشار الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات بمختلف أنواعها والسلاح، تتعقد وتتشابك مع تهديدات وتحديات أخرى كهشاشة البُنى المؤسساتية لهذه الدول واللا-استقرار السياسي والتخلف الاقتصادي وضعف التجانس الاجتماعي نظرا لطبيعة التركيبة العرقية المتنوعة، وهو ما جعل من هذه الدول دولا هشة وفاشلة. بالإضافة إلى ذلك هو حدة التنافس الدولي في المنطقة خاصة على المستوى الاقتصادي والعسكري.

وتعاني إحدى عشر (11) دولة ضمن نطاق الساحل والصحراء من عدة نزاعات منذ تسعينات القرن العشرين، خلفت أكثر من ستة (06) ملايين قتيل[19]. ويعد صعود تهديد الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي من أهم الأسباب التي جعلت المنطقة مؤخرا تقع ضمن الاهتمام العالمي بعد أن كانت مهمشة لعقود طويلة من الزمن سابقا.

وتنشط في المنطقة عدة حركات ومنظمات إرهابية من أبرزها: القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) بمختلف تفرعاتها، وتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" خاصة في ليبيا، وحركة بوكوحرام خاصة في نيجيريا -موطنها الأصلي- بالإضافة إلى حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وحركة أنصار الدين وأنصار الشريعة وغيرها[20]. هذه الجماعات تقوم بأعمالي إرهابية مختلفة في المنطقة كمالي والنيجر وموريتانيا والجزائر، وقد تجلى نشاطها أكثر في مالي (الاطاحة بالنظام ومحاولة اقامة دولة في اقليم ازواد) والجزائر في 2013 (الهجوم الارهابي على المنشأة النفطية بتيقنتورين)[21].

وتعاني منطقة الساحل الإفريقي من انتشار الجريمة المنظمة من تجارة المخدرات بمختلف أنواعها وتبييض الأموال وتجارة وتهريب الأسلحة الخفيفة والثقيلة، وعمليات الاختطاف وطلب الفدية، وما يزيد من تعقيد الأمور هو البنية العلائقية بين الجريمة المنظمة والإرهاب في المنطقة. فتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتي تنشط في منطقة الساحل الافريقي منذ 2007 تعتمد على اختطاف الرهائن والسواح الأجانب وطلب الفدية وتجارة المخدرات من أجل التمويل الذي تحتاجه في التجنيد وشراء السلاح[22].

وُيؤكد الخبراء أن تنظيم AQMI قادر على إجراء عملّات خطف الأجانب داخل وخارج الجزائر، من أجل جمع أموال الفدية، أو تبادل السجناء والأسرى، حيث يتم احتجاز الرهائن في المناطق القريبة من الحدود الجزائرية -المالية، حيث توجد معسكرات تدريب متنقلة على هذه المنطقة من الحدود، التي يسهل اختراقها، من أجل نقل الأشخاص والإمدادات، وردا على تكثيف عمليات محاربة الإرهاب من قبل حكومات شمال أفريقيا[23].

وتعد الهجرة غير الشرعية كذلك من بين أبرز التحديات التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي، ونجد نمطين من الهجرة غير الشرعية في المنطقة، الأولى تتمثل في **الهجرة المحلية** أو الداخلية والتي تكون بين وداخل دول المنطقة، بحيث يبلغ عدد المهاجرين في البيئة المحلية أكثر من 155 ألف شخص، مدفوعين بمبررات الترحال البداوة أو تغيير السكن نتيجة سهولة اختراق الحدود، وعدم قدرة دول المنطقة على ضبط حركتهم الداخلية والبينية، وتتجلى خطورة هذه الظاهرة في استغلالها من طرف شبكات التهريب والجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية في المنطقة؛ ويتمثل النمط الثاني في الهجرة الخارجية خاصة نحو أوروبا، بحيث قدر عدد المهاجرين من إفريقيا نحو أوروبا عبر منطقة الساحل الإفريقي حسب تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لسنة 2007 حوالي 55 ألف مهاجر غير شرعي، يجني منهم المهربون وتجار البشر أكثر من 150 مليون دولار أمريكي[24].

وتربط الجزائر بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، فالمهاجرين الأفارقة يجلبون معهم متاعب أمنية كالجريمة والأمراض المعدية، وفي بعض الأحيان يستغل المهاجرون من طرف التنظيمات الإرهابية، وهنا يتشكل ثالوث التهديد : الهجرة- الجريمة- الإرهاب[25].

2- انكشاف الحدود:

شهدت الجزائر منذ بداية سنة 2011 وضعا أمنيا صعبا على الحدود، فمع انتشار عدم الاستقرار الأمني والسياسي في دول الجوار الشرقي تونس وليبيا بعد أحداث الحراك السياسي في الدول العربية أو ما يعرف إعلاميا بـ "الربيع العربي"، وهي أحداث أربكت المشهد الأمني والاستراتيجي وتبشر بثورة في الشؤون العسكرية في الإقليم[26]، وتزايد حدة النزاعات الداخلية في دول الساحل على الجبهة الحدودية الجنوبية للجزائر خاصة الأزمة السياسية والأمنية في مالي، وانتشار السلاح في هذه المنطقة من تونس شرقا إلى موريتانيا غربا، يضاف لها أعباء حماية الحدود الغربية مع المغرب الأقصى -الذي يعتبر كتهديد للأمن الوطني الجزائري في ظل مطالبه الترابية واحتلاله للصحراء الغربية- ناهيك عن انكشاف الحدود البحرية تاريخيا.

هذه الوضعية تقع فيها الجزائر لأول مرة منذ الاستقلال سنة 1962، جعلها تجند إمكانيات مادية وبشرية ضخمة من أجل تأمين وحماية شريط حدودي بري يمتد لأكثر من ستة ألاف كلم، فهذه الحدود الشاسعة تتطلب تغطية أمنية مكثفة من انتشار الوحدات الأمنية والعسكرية وإمكانيات مادية من معدات عسكرية حديثة ومتطورة وكذلك تكاليف التواجد الدائم والمراقبة المستمرة خاصة في ظل ضعف وهشاشة الدول المجاورة من تونس إلى الصحراء الغربية وحالة العداء مع المغرب، بما يعني أن الجزائر تتحمل لوحدها تكاليف حماية وتأمين الحدود من مختلف التهديدات والمخاطر والتحديات الأمنية.

إن حالة الانكشاف والقابلية للعطب التي تعاني منها الحدود الجزائرية لها تداعيات أمنية وسياسية واجتماعية واقتصادية وحتى ثقافية، ولمواجهة ذلك لابد من وضع استراتيجية واضحة وفعالة وشاملة على المدى البعيد، خاصة في ظل الحركيات الأمنية التي تشهدها دول الجوار المغاربية والإفريقية[27].

3- تهديد الإرهاب الإقليمي:

رغم تراجع وانحسار التهديد الإرهابي محليا، بعد نجاح مشروع المصالحة الوطنية* سنة 2005، إلا أن الجزائر لا تزال تعتبر الإرهاب أحد التهديدات الخطرة على أمنها واستقرارها، خاصة في ظل تنامي الظاهرة إقليميا وجهويا في منطقة الساحل الإفريقي خاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة في 2012، وفي ليبيا خاصة بعد سقوط نظام الرئيس الراحل معمر القذافي وظهور عدة تنظيمات إرهابية لعل أخطرها تنظيم داعش "الدولة الإسلامية"، وما زاد من خطورة الأمر هو انتشار السلاح بصورة كبيرة جدا بعد سقوط مخزون السلاح الليبي في يد التنظيمات الإرهابية والمليشيات المسلحة.

ومن أكبر انعكاسات انتشار الإرهاب الإقليمي في الساحل الإفريقي هو زيادة حدة التنافس الدولي على المنطقة، بما في ذلك تنامي التطلعات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بالمنطقة، وأصبح الإرهاب ذريعة للتدخل الخارجي في سيادة دول الساحل الإفريقي وفي مقدمة ذلك التدخل الفرنسي الأخير في مالي[28].

ورغم أن الجزائر تحكم قبضتها الأمنية الحديدة على النشاط الإرهابي، إلا أن هذا الأخير ما فتئ يطور من أساليبه من أجل اختراق الجدار الأمني الجزائري والقيام بعمليات نوعية استعراضية وكان أخطرها الهجوم على قاعدة الحياة النفطية تقنتورين بعين أميناس جنوب الجزائر في جانفي 2013 الذي قام به تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي استفاد من الهشاشة الأمنية في مالي ومن السلاح المهرب من ليبيا، والذي أسفر عن سقوط ضحايا مدنين وخسائر مادية في القاعدة النفطية.

4- تنامي تجارة المخدرات بمختلف أنواعها:

كانت ولا تزال الجزائر بلد عبور للمخدرات، والأخطر أنها تحولت إلى بلد مستهلك، وهناك محاولات من شبكات المخدرات لتحويلها إلى بلد منتج، فقد أصبحت المخدرات تشكل تهديدا حقيقيا للأمن الوطني الجزائري في السنوات الأخيرة، والإحصائيات تبين ذلك بوضوح.

فخلال سنة 2017 تم حجز كميات كبيرة من المخدرات بمختلف أنواعها من طرف قوات الأمن الجزائرية _بمختلف وحداتها_ فحسب أرقام الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها نجد حجز 48903.194 كلغ من راتج القنب، و28841 كلغ من حشيش القنب، و1113.5غ من بدور القنب، و6096.687غ من الكوكايين، و631.200غ الكراك، و990.963غ من الهيروين، و1.103.896 قرص من مختلف المؤثرات العقلية، و252 قارورة من سوائل المؤثرات، و355 كبسولة و12 علبة، مع اكتشاف وإتلاف 3706 نبتة من نبات القنب[29].

وخلال السبعة أشهر الأولى من سنة 2018 تشير الإحصائيات الرسمية إلى حجز كميات كبيرة من المخدرات بمختلف أنواعها، فنجد حجز 20272,430 كلغ من رانتج القنب و350غ من حشيش القنب، و670179,387 غ من الكوكايين، و 1116,5029 غ من الهيروين، و371,240 غ من بدور الأفيون، وكذلك حجز 859159 قرص من مختلف المؤثرات العقلية و535 قارورة و18 حقنة من سوائل المؤثرات، بالإضافة إلى اكتشاف وإتلاف 1049 نبتة من نبتات القنب و31 نبتة من نبتات الأفيون[30].

ولا ريب أن انتشار تجارة وتعاطي المخدرات في الجزائر له تداعيات خطيرة على أمن الجزائر سواء على الأمن الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أو الصحي، فالمخدرات تكون سبب مباشر في انتشار العنف داخل المجتمع، وتفشي الجريمة بمختلف أشكالها من سرقة ونصب واحتيال والتعدي على الغير وتبييض الأموال...الخ وهذا ما يؤدي إلى تهديد النسيج الاجتماعي وتماسكه، كما ترتبط المخدرات بجرائم إقليمية ودولية كالجريمة المنظمة والإرهاب والتهريب وتجارة السلاح، بحيث تشكل بنية علائقية من التهديدات والمخاطر على الأمن والاستقرار الوطني والاقليمي.

ونجد هناك ارتباط بين ظاهرة المخدرات والإرهاب، فالجماعات الإرهابية تلجأ إلى جميع الطرق غير المشروعة لتنفيذ مخططاتها، فلما أصبحت محاصرة محليا ودوليا من حيث التمويل والدعم لجأت إلى الاتجار في المخدرات للحصول على الموارد المالية التي تحتاجها في شراء الأسلحة وتجنيد الأفراد ضمن تنظيماتها[31].

5- تجارة وتهريب السلاح:

شهدت السنوات الأخيرة تزايد معتبر لكميات الأسلحة والذخائر التي تهرب إلى الجزائر، حيث حجزت أجهزة الأمن الجزائري في السنوات الخمس التي تلت اندلاع الأزمة في ليبيا ما لا يقل عن أربعة (04) ألاف قطعة سلاح من مختلف الأحجام كان يجري تهريبها من ليبيا، وتشير تقديرات الأجهزة الأمنية الجزائرية إلى أنه في 90% من عمليات حجز أسلحة مهربة من ليبيا إلى الجزائر ضبطت عناصر الجيش الجزائري أسلحة رشاشة من نوع كلاشينكوف، كما تم حجز صواريخ مضادة للطائرات من نوع 7 ستيريلا[32].

ومما يدعو للقلق أن نشاط تهريب السلاح وكل أنواع التهريب الأخرى تطور بشكل غير مسبوق، فمهربي السلاح بجنوب الجزائر أصبحوا أكثر تنظيما وحيازة على موارد مالية ضخمة جدا، وعلى وسائل تقنية ومعدات متطورة جدا، مما ساعدهم على تصعيد نشاطاتهم الخطرة على أمن واستقرار الجزائر[33].

6- الهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين:

تفاقمت الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر في السنوات الأخيرة بشكل كبير جدا، وينتج عنها انعكاسات خطيرة على أمن واستقرار الجزائر، بسبب ارتباط هذه الظاهرة بعدة تهديدات وتحديات أخرى كالتهريب والمتاجرة بالمخدرات والأسلحة والجريمة المنظمة والإرهاب، بالإضافة إلى أخطار وتهديدات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية وصحية.

وقد ازدادت الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر من دول أفريقيا جنوب الصحراء والساحل الإفريقي إما للاستقرار والعمل فيها، وإما للعبور إلى الدول الأخرى خاصة إلى أوروبا، وأصبحت هذه الظاهرة تشكل تهديدا وتحديا كبيرا للأمن الوطني الجزائري في أكثر من مجال. وتساهم عدة عوامل في انتشار هذه الظاهرة منها العوامل التاريخية والاجتماعية والجغرافية خاصة ما تعلق بشساعة الحدود الجزائرية مع دول الجوار الافريقي بأكثر من ستة (6) ألاف كلم، والتي يصعب ضبطها ومراقبتها أمنيا، إضافة إلى الظروف

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية والبيئية التي تعاني منها دول إفريقيا جنوب الصحراء والساحل الإفريقي[34].

وتقدر الإحصائيات إلى أن نسبة الهجرة غير الشرعية للجزائر تبلغ حوالي 100 ألف مهاجر، 20% منهم يستقرون فيها، والباقي يعبرون إلى وجهات مختلفة أهمها الوجهة الأوروبية شمالا.

رابعاً

مسألة الفاعلية والتكيف مع التهديدات الجديدة:

من المتعارف عليه أكاديميا وواقعيا أن العقائد الأمنية للدول تتطور وتتغير مع مرور الزمن، وذلك يرجع إلى عدة عوامل موضوعية منها تغير المصادر الأساسية لهذه العقيدة، كالفواعل الرئيسية في النظام السياسي أو تغير الأيديولوجية والنسق العقدي للدولة، وتغير التوجهات والأدوار، خاصة في حالة حدوث ثورات أو حروب تحدث تغيرات جذرية في الدول. كما تتغير العقيدة الأمنية للدولة وتخضع للتعديل والمراجعة من أجل التكيف والاستمرارية خاصة في ظل بروز تهديدات وأخطار وتحديات أمنية طارئة ومفاجئة، أو حدوث تغير في نمط وطبيعة هذه التهديدات والمخاطر.

وقد شهدت البيئة الأمنية للجزائر محليا وإقليما جملة من التحولات والتغيرات كان لها أثر على التصورات والمدركات الأمنية لصناع القرار، بحيث نجد تغير في أولويات الفعل الأمني والاستراتيجي للجزائر بفعل تغير في نمط وطبيعة التهديدات الأمنية خاصة في ظل الاضطرابات التي تشهدها البيئة الإقليمية للجزائر من تعقد الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي، واللا استقرار الذي باتت تعرفه المنطقة العربية بفعل سلسلة الأحداث والتغيرات التي جاءت بفعل أحداث ما يعرف إعلاميا بـ"الربيع العربي".

فتغير طبيعة الفواعل والمواجهة في سياق الظهور الهجين لمختلف التنظيمات الإرهابية كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، والتي تستخدم ما يشبه حرب العصابات مع الدول في منطقة صعبة التضاريس والمناخ، في ظل غياب رؤية أمنية مشتركة لدول منطقة الساحل الإفريقي. إضافة إلى البنية العلائقية لمختلف التهديدات الإقليمية، جعلت موضوع أمن المنطقة مرتبط بالطرح الموسع للأمن العالمي وبالتالي الارتباط بالمصالح الجيوسياسية للدول الكبرى.[35]

فالجزائر وكغيرها من دول منطقة الساحل الإفريقي تعاني مسبقا من مختلف التحديات الأمنية (تجارة المخدرات، الأسلحة، عمليات اختطاف الرهائن الأجانب، العمليات الإرهابية...الخ) وعلى اعتبارها من الدول السباقة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف منذ تسعينات القرن العشرين، فمع سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا وما تبعه من تداعيات إقليمية (من فوضى انتشار السلاح، تنامي دور التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة، التي ظهرت بمظهر القوة بعد أزمة شمال مالي)، فرض واقعا أمنيا جديدا لا يقتصر على تدخل حلف شمال الأطلسي NATO في ليبيا منذ سنة 2011، ومساهمته لأول مرة في تغيير نظام سياسي لدولة، لكن التدخل العسكري الفرنسي _الأحادي الجانب_ في مالي سنة 2013 كشف عن أهمية الاستقرار الإقليمي للجزائر وعدم تحليل أي ديناميكية أمنية للجزائر بمعزل عن دول الجوار[36].

ورغم أن الجزائر تعتبر الدولة الوحيدة في المنطقة التي أثبتت فاعلية كبيرة جدا في احتواء ومحاصرة التهديدات والتحديات الأمنية أو القضاء عليها، في حين عجزت الكثير من الدول عن ذلك، إلا أن هذه التحولات في نمط وطبيعة التهديدات ومجالاتها المكانية وامتدادها الزماني جعل من الفعل الأمني الجزائري يشهد بعض العراقيل والصعوبات في احتواء والتصدي لهذه التهديدات الجديدة.

ويرى الكثير من المختصين أن الجزائر بحاجة إلى مراجعة وإعادة النظر في بعض تصوراتها الأمنية ومدركاتها للتهديدات الجديدة، بمعنى أحداث تغير أو تطوير لعقيدتها الأمنية، حتى تكون سياستها الأمنية أكثر تكيفا وفاعلية مع المعطيات الأمنية الجديدة. فمبدأ عدم التدخل أو عدم قيام القوات المسلحة الوطنية بعمليات خارج الحدود والالتزام بمبدأ الدفاع فقط يجعل من الجزائر في كثير من الأحيان عاجزة عن مواجهة التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة.

فتحقيق الأمن لا يجب أن تركز الدول على الأمن بالمفهوم الضيق فحسب، أي حصره في الجوانب العسكرية أو الدفاعية فحسب، بل بالمفهوم الموسع الذي يقصد به القضايا التي تتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ببعديها الداخلي والخارجي[37].

ومن أهم النقاط التي تعرف جدلا ونقاشا في العقيدة الأمنية الجزائرية حول مدى فاعليتها في تحقيق الأمن الوطني ومواجهة مختلف التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة نذكر:

1- مبدأ عدم التدخل:

وهو من المبادئ الرئيسية والمرتكزات التي قامت عليها العقيدة الأمنية الجزائرية وكذلك السياسة الخارجية الجزائرية، ونجد أن هذا المبدأ يستند إلى العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية التي صهرت المجتمع الجزائري وبالتالي صناع القرار فيه، فالجزائر منذ استقلالها سنة 1962 تنأى بنفسها عن التدخل في شؤون الدول الأخرى في كل المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وفي المقابل ترفض تماما تدخل أطراف وفواعل خارجية في شؤونها الداخلية مهما كلف الأمر.

وقد جنب هذا المبدأ الجزائر الكثير من المشكلات السياسية والتهديدات والأخطار الأمنية على فترات زمنية طويلة، رغم محاولات عديدة من بعض الأطراف الإقليمية والدولية توريط الجزائر في الكثير من القضايا النزاعية والمشكلات الإقليمية، كمحاولة المغرب الأقصى توريط الجزائر في قضية الصحراء الغربية، ومحاولة فرنسا توريطها في النزاعات والإشكاليات الأمنية في منطقة الساحل وكذلك محاولات فرنسية وأمريكية توريط الجزائر في الأزمة الليبية الأخيرة.

وإذا كان هذا المبدأ قد منح للجزائر عدة مزايا سياسية وأمنية على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي، فأن هناك من يرى أن الوضع قد تغير كثيرا في الوقت الراهن، خاصة في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة ذات الطبيعة المعقدة والمركبة، فنأي الجزائر بنفسها في العديد من القضايا والمشكلات الإقليمية التي لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الأمن الوطني الجزائري في مختلف أبعاده جعل من الجزائر تخسر أكثر مما تكسب من هذا المبدأ.

فعدم تدخل الجزائر إيجابيا بصورة عقلانية واستراتيجية في الأزمة الليبية والأزمة المالية منذ اندلاع الاضطرابات السياسية والأمنية في المنطقة كان له نتائج سلبية على أمن واستقرار الجزائر، ولعل أبرز مثال هي الاعتداء الإرهابي على منشأة الغاز بتيقنتورين جنوب الجزائر سنة 2013، وكذلك جعل الجماعات الإرهابية من مالي وليبيا في ظل الفوضى والهشاشة الأمنية فيهما كقاعدة خلفية لعملياتها الإرهابية ضد الجزائر، كذلك أصبحت هذه الدول أرضا خصبة لعصابات الجريمة المنظمة وتجار المخدرات والسلاح والاتجار بالبشر والهجرة السرية...الخ.

بحيث يرى البعض أنه كان بإمكان الجزائر التدخل بصورة ما في ليبيا ومالي لمنع حدوث الاضطرابات الأمنية والسياسية، بحكم الثقل والوزن الجيوسياسي لها في المنطقة وكذلك إمكانياتها المادية والدبلوماسية التي تجعل منها مؤهلة للقيام بأدوار إقليمية لتحقيق السلم والأمن في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي.

إلا أن هناك من يعتبر أن مبدأ عدم التدخل هو الأفضل للجزائر، لأنه يجنبها الدخول في نزاعات مرجئة ومعقدة كالنزاع في مالي أو ليبيا وهي نزاعات معقدة داخليا ودخلت فيها أطراف وقوى دولية لا تستطيع الجزائر مجاراتها من حيث القوة والإمكانيات والاستراتيجيات. فهي لا تستطيع أن تدخل في حالة عداء مع فرنسا في مالي مثلا ولا تستطيع أن تكون ندا لحلف شمال الأطلسي في ليبيا، وبالتالي فإن عدم التدخل جنب الجزائر الكثير من المشكلات والنزاعات هي في غنى عنها.

2- مبدأ عدم مشاركة القوات المسلحة في عمليات عسكرية خارج الحدود:

فمنذ الحرب العربية مع الكيان الصهيوني سنة 1973 لم تشارك القوات المسلحة الجزائرية بمختلف فروعها وتشكيلاتها بعمليات قتالية خارج حدود الجزائر.

فهذا المبدأ المنصوص عليه دستوريا له أنصار ومؤيدون الذين يرون أن التدخل العسكري في دول أخرى خاصة دول الجوار سيخلق أعداء وهو ما يتناقض مع مبدأ حسن الجوار الإيجابي الذي تعتمده الجزائر في سياستها الخارجية. إلا أن هناك من يرى أن هذا المبدأ لم يعد عمليا في الوقت الراهن، نظرا لعولمة التهديدات والمخاطر خاصة ما تواجهه دول الجوار الإقليمي للجزائر من تهديدات خطيرة كالإرهاب، والجزائر بحكم قدراتها وإمكانياتها وخبرتها في مكافحة الإرهاب هي المؤهلة لمواجهة هذه التهديدات، كما أن تخلي الجزائر عن أداء دور إقليمي سيفتح المجال للقوى الخارجية لملأ هذا الفراغ كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[38].

3- مبدأ الدفاع بدل الهجوم والعمليات الاستباقية الردعية:

ترتكز العقيدة الأمنية في الجزائر على مبدأ الدفاع، أي التصدي للتهديدات والمخاطر التي تدخل نطاقها الجغرافي فقط، وإن كان هذا المبدأ في إطار العقيدة القتالية للجيش الوطني الشعبي هي ناجعة وفعالة في مواجهة والتصدي للأخطار والتهديدات التقليدية، أي منع أي عدوان أو عمل عسكري خارجي ضد السلامة الترابية للوطن، كما حدث في حرب الرمال مع المغرب سنة 1963.

إلا أن العقيدة الدفاعية في ظل التحولات التي طرأت على البيئة الأمنية الدولية أصبحت أقل فاعلية في مواجهة واحتواء التهديدات والمخاطر، فالتهديدات الأمنية الجديدة التي تدخل ضمن الأمن اللين والأمن غير التقليدي من الصعوبة بمكان مواجهتها والقضاء عليها بالدفاع داخل الإقليم الجغرافي للدولة فحسب، فتهديدات كالإرهاب الإقليمي والعالمي أو الجريمة المنظمة أو تجارة وتهريب المخدرات والسلاح والهجرة غير الشرعية والمشكلات البيئية والصحية لا يمكن مواجهتها من داخل الحدود الوطنية فحسب، لأن امتداداتها تكون إقليمية وأحيانا عالمية، وبالتالي آليات المواجهة تكون من نفس طبيعة هذه التهديدات، فالجزائر التي قضت على الإرهاب الداخلي لم تستطع الآن أن تقضي على القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو تنظيم داعش لأن امتداداتها خارج حدود الجزائر ونشاطها اقليمي وعالمي.

فالدفاع في كثير من الأحيان يكون سلبي، ويتفق الكثير من المختصين في المجال الأمني والعسكري أن مزايا الهجوم أفضل بكثير من الدفاع، وهنا يرى الكثير من أهل الاختصاص أنه لابد على الجزائر من تكييف عقيدتها الأمنية بما يتوافق واحتواء والتصدي لهذه التهديدات والمخاطر الأمنية الجديدة المعقدة والمركبة. فالهجوم والقيام بعمليات استباقية للقضاء على التهديدات أفضل بكثير من انتظار التهديد ليأتي إليك في عقر دارك.

4- رفض التواجد الأجنبي وإقامة القواعد العسكرية على أراضيها ودول الإقليم:

ترفض الجزائر إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، وكذا في دول الجوار، وهو ما أحدث نوعا من التوازن الطبيعي في المغرب العربي خاصة مع دولة المغرب، وتسعى الجزائر من خلال ذلك إلى تسيد المنطقة وبناء تصورات أمنية مستقلة تجاه العديد من القضايا الإقليمية[39].

فالجزائر بحكم عقيدتها الأمنية المرتكزة على عوامل تاريخية تستند إلى الصراع والثورة ضد الاستعمار الفرنسي، ترفض رفضا مطلقا وجود أي قوة عسكرية أجنبية على أراضيها تحت أي ذريعة كانت، كما تنادي دوما بضرورة تحمل دول الإقليم حماية وضمان أمنها بنفسها -بالاعتماد على الذات والتعاون والتنسيق الإقليمي- بعيدا عن الوصاية الأجنبية خاصة من الدول الكبرى. وهذا المبدأ يتقاطع مع مبدأ أساسي وهو ضرورة حل النزاعات سلميا وعدم اللجوء إلى استعمال القوة المسلحة وهو ما تنادي به في حل نزاع الصحراء الغربية وكذا النزاع في مالي وليبيا.

لكن الجزائر واجهت تحديات وصعوبات كبيرة في تجسيد مسعاها هذا، خاصة بعد الأزمة في مالي وليبيا، وقد شكل التدخل العسكري الفرنسي في مالي تحديا للمقاربة الأمنية الجزائرية[40]، القائمة على ضرورة الحل السلمي للنزاعات ورفض التدخل الأجنبي في المنطقة وإقامة القواعد العسكرية، كذلك اصطدمت المقاربة الجزائرية بتدخل حلف الناتو في ليبيا وتدخل قوى كبرى في النزاع كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبعض الدول العربية كمصر وقطر.

وإن كانت المقاربة الجزائرية برفض التدخل الأجنبي والوجود العسكري الخارجي في المنطقة عقلانية جدا، بل هي الأسلم في حل النزاعات وبناء أمن إقليمي فعال، إلا أن الاضطرابات الأمنية

والسياسية في المنطقة وتضارب المصالح والرؤى بين دول المنطقة حال دون أن تجد المقاربة الجزائرية تجسيدا لها على أرض الواقع، وهو ما يشكل تحديا أمنيا كبيرا للجزائر حاليا ومستقبلا.

الخاتمة:

من خلال دراستنا وتحليلنا لموضوع العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية تكيفها مع التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات العلمية نذكرها في ما يلي:

- ساهمت عدة عوامل ومحددات أساسية في تشكيل وبلورة العقيدة الأمنية الجزائرية إلى وقتنا الراهن، فثورة التحرير ضد الاستعمار الفرنسي (1962/07/05-1954/11/01) وما تضمنته من بيان أول نوفمبر ونتائج مؤتمر الصومام، بالإضافة إلى ماضي الشعب الجزائري المليء بالثورات والمقاومة ضد الغزاة والمحتلين، مثلت أهم الركائز التاريخية التي ساهمت في صياغة عقيدة الأمن الوطني للجزائر، كما شكلت الأيديولوجية الاشتراكية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال، والموقع الجيواستراتيجي الذي تمتاز به الجزائر- تمثل قلب المغرب العربي ولها امتداد متوسطي وإفريقي وإسلامي- محددات رئيسية في رسم معالم العقيدة الأمنية الجزائرية.

- تستند العقيدة الأمنية الجزائرية على جملة من المبادئ والمرتكزات البعض منها أصبح ثوابت لا تتغير، فهي ترتكز على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، ودعم الشرعية الدولية، ومساندة حركات التحرر في العالم، ورفض التدخل الأجنبي ومناهضة تواجد قوات أو قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها أو دول الجوار، وعدم اللجوء إلى القوة العسكرية وضرورة التسوية السلمية للنزاعات، كما تقوم على عدم مشاركة الجيش الجزائري في أي عمل عسكري خارج الحدود الإقليمية للوطن، وتدعوا إلى الاستقلالية الأمنية والاعتماد الذاتي في تحقيق الأمن الوطني، والتنسيق والتعاون في تحقيق أمن إقليمي.

- تعتبر الأزمات الأمنية في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي؛ من الضعف والفشل الدولاتي (مالي وليبيا)، وانتشار الجريمة المنظمة كالمخدرات بمختلف أنواعها وتجارة وتهريب السلاح والهجرة غير الشرعية وأزمة اللاجئين، وتنامي الظاهرة الارهابية في صورها الجديدة (هذه التهديدات أصبحت ذات بعد إقليمي ولها ارتباطات عالمية وتشكل بنية علائقية معقدة ومركبة فيما بينها)، بالإضافة إلى أزمتي مالي وليبيا اللتان شكلتا توترا أمنيا عالي الحدة على الحدود الجنوبية والشرقية للجزائر بما صاحبهما من تنامي للتهديدات اللاتماثلية المذكورة سابقا، والتواجد الأجنبي على الحدود مع الجزائر (فرنسا في مالي وحلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى في ليبيا)، أبرز التهديدات والتحديات الأمنية التي كان لها انعكاس سلبي ومباشر على الأمن الوطني الجزائري.

- هذه التهديدات والتحديات الأمنية أثرت بشكل كبير على السياسة الأمنية الجزائرية، بحيث أصبحت الجزائر بين مطرقة هذه التهديدات والتحديات الجديدة وسندان مبادئ عقيدتها الأمنية، وخلقت جدلا واسعا بشأن هذه المبادئ التي يمكن أن تكون عائقا أمام حماية الأمن الوطني في ظل تهديدات ذات طبيعة مختلفة عن المدركات الأمنية السابقة للجزائر، فمبدأ عدم التدخل وعدم مشاركة الجيش الوطني الجزائري في عمليات عسكرية خارج الحدود الوطنية ورفض التواجد الأجنبي في دول الجوار، من أكثر النقاط التي شملها الجدل وسط المختصين والأكاديمين وحتى الرأي العام بين مؤيد ومعارض، بحيث نجد فريق يرى أن هذه المبادئ لاتزال فعالة وصالحة في ضمان وتحقيق الأمن الوطني رغم التحديات الأمنية الجديدة التي تواجهها الجزائر، وفريق آخر يرى بضرورة تعديل هذه المبادئ لأنها لم تعد تستجب بصورة فعالة في مواجهة التحديات الجديدة.

- من خلال تحليل السياسات الأمنية للجزائر تجاه الأزمات التي بجوارها، يظهر أن هناك تعديلات جزئية طرأت على عقيدتها الأمنية (هذه التعديلات مست الجانب العملياتي فقط لحد الآن)، هذه التعديلات تشكل تكيفا مع الواقع وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية، ولم تقم الجزائر بمراجعة جوهرية أو تغييرا جذريا لعقيدتها الأمنية.

الهوامش:

(1) عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005)، ص41.

(2) حسام حمزة. الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص 54.

(3) نفس المكان.

(4) Albert Yemba Kashoba Tako, Les nouvelles menaces de la paix et la sécurité internationale Cas du terrorisme et de la piraterie. (Université de Kisangani, 2009). disponible sur:https://www.memoireonline.com/12/13/8255/Les-nouvelles-menaces-de-la-paix-et-la-securite-internationale-Cas-du-terrorisme-et-de-la-pirater.html.

(5) تيري ديبيل، "استراتيجية الشؤون الخارجية...منطق الحكم الامريكي"، ترجمة: وليد شحادة، (دار الكتاب العربية ومؤسسة محمد من آل راشد آل مكتوم، بيروت 2009)، ص ص 258-261.

(6) نفس المرجع، ص 270.

(7) Jan Eichler, "Comment apprécier les menaces et les risques du monde contemporain?", (Défense nationale et sécurité collective, (vol 62, nº 11, novembre 2006), p 161.

(8) سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر". المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد: 19، صيف 2008)، ص ص 27-30.

(9) عمر بغزوز، "فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة"، الفكر البرلماني، (العدد: 06، جويلية 2004)، ص 177.

(10) محمد ذيب منصور، مفهوم الأمن الوطني في ظل العولمة، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة ديرزيت، فلسطين، 2011)، ص 53.

(11) Jean de Maillard et Olivier Chopin, "Nouvelles menaces et sécurité". Revue La Veille, le: 21/12/2011, disponible sur: http://ogc-veille.info/nouvelles-menaces-et-securite/.

(12) جارش عادل، "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، (برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول، 2017)، ص 258.

(13) Paul D Williams, Security studies: An introduction ,(London: Routledge, 2008), P 08.

(14) أحمد فريجة ولدمية فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، (العدد: 14، جانفي 2016). ص 166.

(15) فريال منايفي. الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص 144.

(16) عمر سعداوي. "عقيدة الأمن الوطني الجزائري من منظور جيواستراتيجي قراءة في عملية تقنتورين"، تاريخ الاطلاع: 2018/03/22، متوفر على الرابط الإلكتروني:

http://saadaouiomar.blogspot.com/2014/11/normal-0-false-false-false-en-us-x-none_26.html.

(17) صالح زياني. "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد: 05، مارس 2010)، ص291.

(18) عتيقة كواشي، "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الافريقي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد: 08، جانفي 2016)، ص 459.

(19) عمار بالة. التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري مالي نموذجا، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، قسم اللعوم السياسية، 2018)، ص 109.

(20) نفس المرجع. ص 122.

(21) Alexandre Marc et autres, Relever les défis de la stabilité et de la sécurité en Afrique de l'ouest. (L'Agence française de développement et la Banque mondiale, 2015). pp 14-15.

(22) Modibo Goita, "Nouvelle menace terroriste en Afrique de l'Ouest: Contrecarrer la stratégie d'AQMI au Sahel". Bulletin de la sécurité Africaine, (Washington USA: centre d'études stratégiques de l'Afrique, vol: 11. février 2011), pp 2-5.

(23) Şener Dalyan, "Combating the Financing of Terrorism: Rethinking Strategies for Success". Defense against Terrorism Review, (Vol.1, No.1, spring 2008), p.137.

(24) عمار بالة، مرجع سابق، ص ص 130-131.

(25) Abdennour Benantar, "Complexe de sécurité ouest-méditerranéen: externalisation et sécurisation de la migration". L'Année du Maghreb, le: 21 october 2013, disponible sur: https://journals.openedition.org/anneemaghreb/1843#tocfrom1n4 .

(26) Abdennour Benanar, "Implicationdu printemps arabe sur la sécurité en Méditerranée". Cahies de la Méditerranée, (vol: 89, 2015). p 08. disponible sur: http://cdlm.revues.org/7710

(27) نور الدين دخان و عيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية". مجلة دفاتر السياسة والقانون، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد: 14، جانفي 2016)، ص 183.

* صدر بالمرسوم الرئاسي رقم 278/05 الصادر بتاريخ: 2005/08/14، وعرض على الاستفتاء الشعبي في 2005/09/29. واقترح الرسوم تدابير لإعفاء وأعضاء الجماعات المسلحة من المقاضاة أو تخفيض العقوبات، وكذلك إطلاق سراح المعتقلين أو المسجونين بسبب ضلوعهم في أنشطة إرهابية باستثناء أعمال القتل الجماعية وانتهاك الحرمات وعمليات التفجير.

(28) إدريس عطية، "الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استيراده". المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان 2018)، ص 92.

(29) الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، 2018/07/15، متوفر على الرابط الالكتروني: http://onlcdt.injustice.dz

(30) الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، "نشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها: الحصيلة الإحصائية لسبعة أشهر الأولى من سنة 2018"، السنة 2018، ص 03، تاريخ الاطلاع 2018/09/15، متوفر على الرابط الإلكتروني:
https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan[2018].pdf.

(31) زغدار عبد الحق، "واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات". مجلة المفكر، (جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن،نوفمبر 2012)، ص 259.

(32) محمد بن أحمد، "مصدر التهديد للأمن الجزائري: الجيش يحجز 4 ألاف قطعة سلاح منذ سقوط القذافي"، يومية الخبر، العدد: 8820، 2016/07/25، ص 03.

(33) محمد مجدان، "التهديدات الأمنية الاقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب". المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلد الثالث، العدد : 01، جوان 2016)، ص 11.

(34) محمد مجدان، "الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر أسبابها، تداعياتها ومحاربتها"، حوليات جامعة الجزائر 1، (الجزائر، العدد: 29، الجزء: 02)، ص ص 63-64.

(35) مصطفى دلة أمينة، "العميق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العددان: 49 و50، شتاء –ربيع 2016)، ص 115.

(36) نفس المرجع، ص 116.

(37) صالح زياني، مرجع سابق، ص 288.

(38) سمير قط، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري. (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017)، ص 28.

(39) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 41.

(40) عمار بالة، مرجع سابق، ص 219.